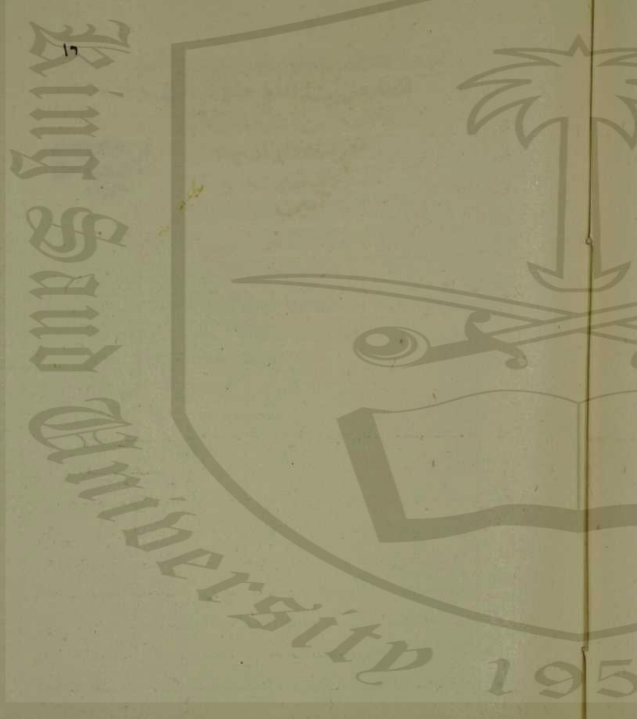


قال في التتبع بعد نقله حاصل هذه الرسالة وذكره انه ألف اخري في
 نصه والذي تحررت في هذه الرسالة في خصوص مسئلتنا ان الابرار
 اذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركه والده ولم يبق
 له منها قليل ولا كثير الاستوفاه ثم ادعى في بدل الوصي وقال هذه من تركه
 والذي تركها ميراثا لي ولم اقبضها فهو على حجته وقبيل بينته كما نص
 عليه في آخرها كما هو الصغار للاستروثي معزرا للمنتقى وكذا في
 الفصل من جامع الفصولين وكذا في ادب الاوصياء من كتاب الدعوي
 معزرا لي للمنتقى والحانية والعتابية مصرحين باقرار العين بقبضه
 من الوصي فليس الاقرار الجوهل كما ادعاه الشرنبلالي ومن نص على ذلك
 التصريح ايضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب
 عن مخالفه هذا الفرع لما طبقوا عليه من عدم سماع الدعوى بعد الابرار
 العام بان الظاهر انه استحسان ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركه
 ابوه على وجه التفصيل غالبا فاستحسنوا سماع دعواه انهم
 ولهذا جهل صاحب الاشباه المسئلة مستثناة من ذلك العموم الذي
 طبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية
 الورثة وبراءة لهم فانه لا يسمع دعواه خلافا لما افقي به الخبر العربي
 مستندا اليها لا يبدلها كما اوضحه في تلك الرسالة فلا تعدل عما قالوه
 لعدم النص في ذلك فالحاصل الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين
 اقرار بعض الورثة للبعض لما في النزاهة عن المحيط لو ابرأ احد
 الورثة ثم ادعى التركة وانكر والاسمع دعواه وان اقر وبالتركة ابروا
 بالرد عليه انتهى ووجه الفرق بينهما ان الوصي هو الذي يتصرف
 في مال اليتيم بلا اطلاعه فيعين اذا بلغ واقربا الاستيفاء منه لجعله
 بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة
 الا باطلاع القائم وقامه فلم يهدر بالتناقض ومن اراد مزيد البيان ورفع
 الجهالة فعليه بتلك الرسالة ففيها الكفاية لذي دل رايه والله سبحانه وتعالى اعلم



Copyright © King Saud University